بانكس: قطر تجمع بين النمو الاقتصادي القوي والبيئة المالية المستقرة

التغييرات في الاقتصاد القطري تستقطب اهتماماً واسعاً من المستثمرين الإماراتيين

تكتسب قطر أهمية متزايدة باعتبارها مركزاً للمؤسسات المالية متعددة الجنسية، وخاصة بالنسبة للمؤسسات العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك حسبما قال خبراء في الشؤون المصرفية ممن يستعدون للمشاركة في المؤتمر المالي المهم الذي سيعقد في الدوحة ديسمبر القادم.

فقد أثار التطور الذي يحققه القطاع المالي في قطر اهتماما خاصا من قبل المؤسسات المالية التي تمارس عملياتها انطلاقا من دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك حسبما قال خبراء في الشؤون المصرفية ممن يستعدون للمشاركة في المؤتمر المالي المهم الذي سيعقد في الدوحة ديسمبر القادم.

وينوقع أن تسجل قطر نموا في الناتج المحلي والإجمالي يصل إلى 6.8 في المئة في 2014، وذلك نتيجة لتنفيذ عدد من المشاريع الضخمة للبنية التحتية، والنمو السكاني الكبير، إضافة إلى التنوع الاقتصادي في قطر، حسبما جاء في تقرير صدر حديثا عن مجموعة QNB Group.

ويعتبر اقتصاد قطر الأكثر تنافسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فيما تحتل دولة قطر المرتبة 11 على سلم التنافسية العالمية حسب مؤشر التنافسية العالمية 2012 – 2013 الذي يعده المنتدى الاقتصادي العالمي.

يذكر أن الحيوية التي يتمتع بها قطاع المال في قطر يسهم في جذب الاهتمام الدولي والإقليمي. فقد تم في الآونة الأخيرة ترقية تصنيف قطر إلى وضع «الأسواق الناشئة» من قبل مؤشرا ستاندرد آند بورز وداو جونز ومن قبل مورجان ستانلي كابيتال إنترناشيونال، والذي ينتظر أن يصبح ساري المفعول في 2014، مما يزيد من أهمية قطر فيما يتعلق بالاستثمارات الدولية.

ريتشارد بانكس

وفي الوقت ذاته، فإن تطور البيئة التنظيمية، مصحوبا بتغييرات كبيرة على المستويين الحكومي والمؤسسي، تغري مزيدا من المستثمرين لتفهم ودراسة الديناميكية الداخلية في قطر ودراسة توقعات وتنبؤات المحللين الماليين حول اتجاهات الاقتصاد فيها.

ولذلك، فالنقاشات الدائرة حول تغيير التنظيمات التي من شانها أن تحد من تعرض البنوك المحلية لمتطلبات التمويل من قبل الهيئات المملوكة للحكومات «GRE»s سيكون له آثار كبيرة على البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة، والإصدارات المستقبلية في أسواق رأس المال.

توقعات بوصول الناتج المحلي الإجمالي إلى 6.8 في المئة العام المقبل

وفي هذا الصدد، صرح ريتشارد بانكس، مدير مؤتمر «يوروموني قطر»: «لقد أصبحت قطر، وبفضل جمعها بين النمو الاقتصادي القوي والبيئة المالية المستقرة، من الدول المهمة بالنسبة للمستثمرين من الشركات والمؤسسات، ومن المنتظر أن تتبع أسواق الديون هذه الفئة من المستثمرين. ومع ذلك، فإن التغييرات الحديثة في إستراتيجية الاستثمار في دولة قطر وإطار العمل التنظيمي قد زادت من الضغوط للاقتراب أكثر من الحقائق الموجودة على الأرض.»

وأضاف بانكس: «وبالنظر للروابط التاريخية بين دولتي قطر والإمارات العربية المتحدة، لم نفاجأ بحجم الاهتمام الكبير في المشاركة في دورة هذا العام من مؤتمر «يوروموني قطر» من قبل العاملين في القطاع المصرفي في دولة الإمارات، الذي ينتظر أن تشارك أعداد كبيرة منهم في المؤتمر.»

وسيوفر مؤتمر «يوروموني قطر 2013» الفرصة لكبار المتخصصين في الشؤون المالية في العالم للتعرف بشكل أفضل على القطاع المالي في دولة قطر، وللتحدث إلى الجيل القادم من القادة وصناع القرار المشاركين في المؤتمر.

من دولة الإمارات العربية المتحدة، سيتحدث مايكل غريفيرتي، رئيس جمعية السندات والصكوك، في إحدى اللجان المهمة المنبثقة عن المؤتمر حول «تطور أسواق الديون: من جانب المصدرين»، وستضم اللجنة ممثلين لعدد من أهم الشركات القطرية.

وسيشارك في حضور المؤتمر عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية متنوعة الاختصاصات من بينها نظام الاحتياط الفيدرالي الأمريكي، ومكتب إدارة الديون في المملكة المتحدة، والمؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة، وصندوق النقد الدولي، واتحاد أسواق رأس المال الدولية، ومرفق التمويل الدولي للتحصين، وماكنزي وشركاه، وومؤسسة BCA Research، وشركة باسيفيك آلترنيتيف آسيت مانجمنت.

ويشارك في استضافة مؤتمر «يوروموني قطر 2013» مصرف قطر المركزي، وسيقام المؤتمر برعاية معالي الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس الوزراء ووزير الداخلية في قطر.

VIVA تشارك في احتفالات عيد استقلال الجمهورية اللبنانية

مشاركة فيفا

اعلنت شركة الاتصالات الكويتية VIVA ، مشغل الاتصالات الأسرع نموا في الكويت، عن تقديمها عرضا حصريا لعملائها ذوو الدفع المسبق والآجل، ويأتي ذلك بالتزامن مع انطلاق الاحتفالات الوطنية بعيد استقلال الجمهورية اللبنانية، بحيث يستطيع عملاء الدفع الآجل التواصل مع عائلاتهم وأصدقائهم في لبنان والحصول على خمس دقائق مجانية مقابل كل اتصال مدته خمس دقائق، وسيتمكن عملاء الدفع المسبق من بأشقائهم في لبنان مقابل 50 فلسا للدقيقة الواحدة بعد الدقائق الثلاث الأولى من المكالمة. ويسري هذا العرض لمدة 24 ساعة مع مطلع يوم 22 نوفمبر 2013.

يأتي هذا العرض نتيجة للعلاقات الوطيدة بين دولة الكويت والجمهورية اللبنانية، وحرص VIVA على منح الأشقاء اللبنانيين المقيمين في الكويت فرصة التحدث مع أحبائهم ومشاركتهم فرحتهم بهذا العيد الوطني، وتشجيع المواطنين على تبادل التهاني مع أصدقائهم في لبنان فقط بنصف السعر. وبالمناسبة يسر VIVA أن تتقدم بأحر التهاني وأصدق التمنيات للشعب اللبناني ولأبناء الجالية اللبنانية في الكويت بعيد استقلال الجمهورية اللبنانية السادس والستين، مؤكدة التزامها بأن تكون سباقة في تقديم كل ما هو جديد ومبتكر في عالم الاتصالات والعمل المستمر على منح عملائها تجربة فريدة لا تضاهى. ويستطيع العملاء الراغبون في الحصول على مزيد من المعلومات زيارة أي من فروع VIVA. ولمعرفة المزيد حول العروضات والمنتجات والباقات العديدة الأخرى التي تقدمها VIVA بأسعار تنافسية، يمكن للعملاء زيارة أحد فروع الشركة البالغ عددها 31 والمنتشرة في مختلف أنحاء الكويت أو زيارة موقع الشركة أو الاتصال بمركز خدمة العملاء 102 على مدار الساعة.

«الدولي»: غنيم المطيري يفوز براتب سنة كاملة

حملة الدولي

بعد أن استقبلت صاحبة الحظ السعيد أماني زعير، وسلمتها شيك جائزة السحب الأول لحملة «حساب الراتب» التي سبق وان طرحها بنك الكويت الدولي أمام الشريحة المستهدفة من عملائه في أول شهر سبتمبر الماضي ، تحت شعار « وفر.. واكبر مع الدولي»

أعلنت مدير عام الإدارة المصرفية للأفراد في البنك انتصار السويدي عن فوز صاحب حظ آخر سعيد هو العميل غنيم نياب غنيم المطيري ، الذي فاز بجائزة السحب الثاني لحملة « حساب الراتب» الذي اجري مؤخرا في مقر البنك الرئيسي وتحت إشراف ممثلين عن كل من وزارة التجارة والصناعة، وهي عبارة عن قيمة راتبه الشهري لمدة عام كامل، وبحد اقصى 12000 د.ك.

وهنأت السويدي الفائز بهذه الجائزة القيمة ، تمنت أن يحالف الحظ بقية العملاء للفوز بجائزة السحب الثالث للحملة ، والذي سيقام بتاريخ 19 من شهر ديسمبر المقبل 2013 ، كما ذكرت بمزايا هذه الحملة التي دشنها «الدولي» لعملائه وعميلاته من مواطنين ومقيمين، من العاملين في القطاعين العام والخاص، ول اسيماالخريجين والخريجات الجدد، الذين سيدخلون سوق العمل لأول مرة، والذين لا يقل راتبهم عن 500 دينار كويتي فما فوق ، باعتبارهم الشريحة المستهدفة بالدرجة الأولى لهذه الحملة، وذلك في أول شهر سبتمبر الماضي من العام الجاري ، على أن تستمر هذه الحملة لمدة ثلاثة أشهر، تنتهي في آخر شهر نوفمبر من ذات العام ، و يتخللها ثلاث سحوبات لاختيار ثلاث فائزين تباعا براتب عام كامل ، كل حسب الراتب الشهري الذي يتقاضاه ، على ألا يزيد المبلغ الإجمالي عن 12 الف دينار كويتي كحد أقصى.

يحظى بمشاركة محلية ودولية واسعة

منتدى الرياض الاقتصادي يرسم خارطة التنمية

«كونا»: اكد مسؤول رفيع في منتدى الرياض الاقتصادي امس اهمية المنتدى في بحث وتشخيص معوقات التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية وطرح الحلول المناسبة لها.

وقال أمين عام المنتدى الأستاذ الدكتور أحمد الشميمري في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية «كونا» ان المنتدى الذي ستنطلق فعاليات نسخته السادسة في التاسع حتى 11 ديسمبر المقبل تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز «سيقدم توصيات لتكون عونا لمتخذ القرار في مواكبة النمو الاقتصادي في المملكة».

ولفت الشميمري إلى أن المنتدى الذي سيحظى بمشاركة محلية ودولية واسعة سيناقش خمس دراسات قابلة للتطبيق من شانها حل المشكلات التي تعترض التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتكون عونا لمتخذ القرار لتطوير بيئة العمل لمواكبة النمو الاقتصادي في المملكة.

وافاد بان الدراسة الاولى ستتناول مشكلة الفساد الاداري والمالي وكيفية محاربة هذه المشكلة مقترحة عددا من السياسات والآليات والتشريعات للحد من الفساد الذي أصبح ظاهرة تلقي بظلالها على اقتصادات الدول.

وذكر ان الدراسة الثانية ستبحث مشكلة تنمية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دعمها للاقتصاد السعودي مؤكدا أن الدراسة تسعى من خلال اقتراح رؤية جديدة محددة الاهداف والسياسات لتفعيل دور ومشاركة وتكامل المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع نظيرتها الكبيرة لدعم التنمية الاقتصادية في البلاد.

وأضاف أن الدراسة الثالثة تختص بمشكلة سياسات توطين الوظائف في القطاع الخاص مشيرا الى أن الدراسة ستقدم رؤية استراتيجية لتحقيق التوطين بعد تقييم السياسات الحالية للتوطين وتحديد معوقات عدم توطين الأيدي العاملة السعودية في وظائف القطاعات الانتاجية والخدمية.

وبين الشميمري أن الدراسة الرابعة تناقش مشكلة المياه كمورد اقتصادي للتنمية المستدامة متوقعا انه سيطرح من خلالها عدد من الآليات التي تحدد القيمة الاقتصادية للمياه والمقترحات لترشيد استخدامات المياه وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلاد.

اما الدراسة الخامسة فقال الشميمري انها تتعلق بمشاكل قطاع البناء والتشييد وسبل علاجها اذ يعد هذا القطاع الأكبر حجما وتأثيرا في القطاع الاقتصادي مشيرا الى أن الدراسة ستناقش بشفافية ووضوح المشاكل والمعوقات التي تواجه هذا القطاع لتخرج بعدد من التوصيات لتحديد الأساليب والآليات اللازمة لتنمية وتطوير هذا القطاع الحيوي والهام ليتمكن من المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

«إبيكورب» توقع اتفاقية «الاعتمادات المستندية» مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار

وقعت الشركة العربية للاستثمارات البترولية «ابيكورب»، التي تصنف كمصرف تنمية متعدد الأطراف تمتلكه الدول العشر الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك»، إتفاقية لتأمين الاعتمادات المستندية مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات «أيسك» ، عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وتملك حكومة الكويت 17٪ من أسهم شركة ابيكورب.

وستساعد وثيقة ائتمان الاعتمادات المستندية ابيكورب في إدارة المخاطر التي تؤثر على عملياتها التمويلية المبرمة بموجب خطابات اعتماد مستندية، وأيضا خطابات الاعتماد لصادرات المنتجات البترولية في الدول الأعضاء بالمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات. وتعد وثيقة تأمين الاعتمادات المستندية أداة فعالة لتقليص مخاطر عدم سداد قيمة خطابات الاعتماد التي قد تنشأ بسبب عوامل مختلفة. وتتضمن هذه العوامل كلا من الإعسار المالي للمشتري أو البنك المصدر لخطاب الاعتماد؛ وفشل أو رفض البنك المصدر ضمان السداد في تاريخ الاستحقاق؛ وعدم إمكانية صرف العملة، أو قيود التحويل المفروضة من قبل الدولة التي يعمل فيها البنك المصدر؛ وتجريد الملكية؛ ومصادرة الممتلكات، أو تدخل الحكومة في عمل البنك المصدر؛ والحرب أو الاضطرابات المدنية في الدولة التي يعمل فيها البنك المصدر.

توقيع الاتفاقية

توفر وثيقة تأمين الاعتمادات المستندية هذه تغطية تأمينية للعمليات التمويلية التي يكون مصدر 30 في المئة على الأقل من القيمة المضافة للمنتجات المتداولة، من الدول الأعضاء في المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

وفي معرض تعليقه على هذه الاتفاقية، قال أحمد بن حمد النعيمي، الرئيس التنفيذي والمدير العام لابيكورب: «إنه لمن دواعي سرورنا تعزيز تعاوننا مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات التابعة للبنك الإسلامي للتنمية من خلال توقيع إتفاقية ائتمان الاعتمادات المستندية، إذ يشكل تمويل التجارة محوراً مهماً ضمن استراتيجيتنا لتنويع محفظتي الاستثمار والتمويل ورافدا لتأكيد التزام ابيكورب بدعم صناعة الطاقة العربية. وسوف تساعدنا وثيقة ائتمان الاعتمادات المستندية بشكل يعتمد عليه في ضبط مخاطر عمليات تمويل التجارة التي نقوم بها، والتي ستساهم بدورها في دعم متطلبات تجارة المنتجات الهيدروكربونية لشركات الطاقة العربية وتعزيز نمو أعمال نشاط تمويل التجارة في ابيكورب. وبفضل تغطيتها الجغرافية الواسعة والتزامها بتشجيع صادرات الدول الأعضاء، وبعضها من الدول المساهمة في ابيكورب، تعد المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات شريكا استراتيجيا هاما لنا. وتشكل مثل هذه الشراكات جانبا أساسيا في رفد قدرتنا على توسيع أعمالنا في هذا المجال ، بما يعزز من فرص نمو شركات الطاقة في المنطقة».

إيطاليا تسعى لجذب صناديق إماراتية للاستثمار في أليتاليا

«رويترز»: قال مستشار كبير لرئيس الوزراء الإيطالي إنريكو ليتا إن الحكومة الإيطالية تحدثت إلى صناديق ثروة سيادية من الإمارات العربية المتحدة بشأن إمكانية الاستثمار في شركة الطيران المتعثرة اليتاليا.

وقال فابريتسيو باجاني المستشار الاقتصادي لليتا ان اليتاليا تبحث فيما يبدو عن شريك خارج اوروبا في اعقاب قرار ايرفرانس-كيه.إل.إم عدم المشاركة في زيادة لرأس المال.

واضاف انه زار الامارات لبحث الوضع مع صناديق الثروة السيادية، وتابع «تحدثنا بشأن الاستثمارات في اوسع معانيها».

وسبق ان ذكرت وسائل الاعلام الايطالية ان شركة الاتحاد للطيران من المحتمل ان تكون داعما اجنبيا بديلا لاليتاليا لكن الشركة التي تتخذ من ابوظبي مقرا لها رفضت التعليق.

الصلح: الشركات الصغيرة تساهم بـ60 في المئة من اقتصاد الإمارات

قال الرئيس التنفيذي لشركة «غلف كابيتال»، الدكتور كريم الصلح، في حديث مع «العربية» على هامش قمة مجالس الأجندة العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي، إن الشركات الصغيرة والمتوسطة تحصل على 4 في المئة ، فقط من إجمالي التمويل في الخليج، رغم مساهمتها الكبيرة في الاقتصاد. وشدد الصلح على ضرورة التعاون بين الحكومات والمصارف لزيادة حجم القروض لهذه الشركات. ولفت إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تساهم بـ60 في المئة من اقتصاد الإمارات.

وقال الرئيس التنفيذي لـ«غلف كابيتال» إن الشركات الصغيرة والمتوسطة تحصل على 4 في المئة ، من إجمالي التمويل في الخليج، بينما تحصل على 6 في المئة ، من إجمالي التمويل في إفريقيا.

«جنرال إلكتريك» و«كاربون القابضة» يوقعان اتفاقية بقيمة 500 مليون

أعلنت كل من شركة «جنرال إلكتريك»، المسجلة في بورصة نيويورك بالرمز GE؛ و«كاربون القابضة» عن توقيع اتفاقية بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لتزويد التقنيات والدعم المالي إلى مشروع مجمع تكسير النافثا والأوليفينات من شركة «التحرير للبتروكيماويات» في العين السخنة في مصر. وفي إطار هذه الشراكة، ستعمل «جنرال إلكتريك» على تزويد الدعم المالي والتقنيات المتطورة لمجمع البتروكيماويات الجديد. وتتضمن هذه الإتفاقية تزويد حلول متكاملة بما في ذلك التوربينات الغازية الحديثة والتوربينات البخارية والمولدات ومعدات فلترة المياه والآليات التوربينية للتحلية وضواغط الآليات التوربينية وغيرها من المعدات والخدمات.

وقام بتوقيع الاتفاقية كل من جون رايس، نائب رئيس مجلس إدارة شركة «جنرال إلكتريك»؛ وباسل الباز، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة «كاربون القابضة»، خلال حفل خاص أقيم في مقر وزارة الصناعة والتجارة الخارجية.

بهذه المناسبة قال منير فخري عبدالنور، وزير الصناعة والتجارة الخارجية: «تركز مصر في المرحلة الراهنة على التأسيس لبيئة نموذجية قوية للمستثمرين والشركات. وبالإضافة إلى تسهيل الإجراءات التي تروج للاستثمارات الصناعية، فإننا أيضا ملتزمون بعقد الشراكات التكنولوجية المتطورة التي تعود بفوائد محققة على جيل الشباب، والاقتصاد المصري عموماً. وتأتي زيارة كبار المسؤولين من شركة «جنرال إلكتريك» إلى مصر، وشراكتها مع أكبر المشاريع الصناعية من نوعها في البلاد، لتؤكد مدى ثقة المستثمرين بالسوق المصرية. ونحن على ثقة بأن هذا المشروع سيشكل رافدا حيويا لاقتصادنا الوطني». وبدوره قال جون رايس: «تلتزم «جنرال إلكتريك» بتعزيز حضورها المستمر على مدى أكثر من أربعة عقود، من خلال عقد الشراكات البناءة مع أبرز المعنيين. ونحن فخورون بتقديم كل سبل الدعم الممكن لأبرز عملائنا، على المستويين التقني والمادي، بما يساهم في تعزيز الإنتاجية وتلبية الطلب المتنامي على مشاريع البنى التحتية وتطوير القطاع الصناعي. ونحن على ثقة بأن التقنيات المتطورة التي توفرها «جنرال إلكتريك» ستشكل عنصراً مكملاً للمشروع، الذي سيساهم في توفير فرص العمل للشباب المصري بالتزامن مع دوره في دعم نمو قطاعي الصناعة والتصدير في البلاد». من جانبه قال باسل الباز: «يمثل مشروع مجمع التحرير للبتروكيماويات تجسيدا لرؤيتنا الرامية إلى تعزيز قطاع البتروكيماويات في مصر، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتم تطوير المنشأة الجديدة عبر شراكات عالمية، لتلعب دورا في دفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، عبر توظيف أحدث التقنيات التي تضمن أعلى مستويات الكفاءة في استهلاك الطاقة، بالإضافة إلى توفير فرص العمل المثمرة للشباب. وخلال مرحلة الإنشاء، سيوظف المشروع أكثر من 20 ألف عامل وخبير بالإضافة إلى عدة آلاف من الوظائف غير المباشرة. كما سيقدم المشروع 3 آلاف فرصة عمل إضافية للمهندسين والفنيين عند بدء تشغيله. ومن المتوقع أن يحقق المشروع عائدات سنوية بقيمة 6 مليارات دولار أمريكي، إلى جانب دوره في تعزيز نمو قطاع الصادرات بأكثر من 25 في المئة سنوياً».

جانب من توقيع الاتفاقية